دور العمل التطوعي في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيز قيم التضامن المجتمعي

The role of voluntary work in developing the citizenship culture, and strengthening the social solidarity values.

طالب الدكتوراه/لطفي دهينة

جامعة الصالح بوبنيدر – قسنطينة 3، الجزائر

Lotfi.dehina@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2018/07/28 تاريخ القبول للنشر: 2018/09/16

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

العمل التطوعي هو أي عمل يسهم به الفرد أو الجماعة برغبة وطواعية ودون انتظار عائد ما في محاولة لتحقيق النفع للمجتمع ككل، وهو الأساس الذي يرتكز عليه نشاط المجتمع المدني الذي يعتبر من أهم الفواعل التي تساهم في مساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة.

إن العمل التطوعي من خلال مرونته وسرعته في التصدي للمشكلات الجماعية وإشراك المواطنين في إنجاز الأعمال المختلفة التي تعنى بشؤون حياتهم في مختلف جوانبها يساهم في تعزيز قيم التضامن وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، إضافة إلى أنه ينمي لدى الفرد الإحساس بالمواطنة والوعي بالحاجيات المشتركة والتخلص من الحالة الفردية والأنانية التي قد تطبع سلوك الأفراد وبالتالي فهو يعمق من انتماء المواطن للأرض التي يعيش فيها والمجتمع الذي يعيش ضمنه.

الكلمات المفتاحية: ثقافة المواطنة؛ العمل التطوعي؛ التضامن المجتمعي.

Abstract:

Voluntary work is any work that the individual or group willingly and voluntarily contributes without waiting for a return in an attempt to bring benefit to society as a whole, it Is the basis on which civil society activity is based Which is one of the most important factors that contribute to helping the state to fulfill its various obligations.

Voluntary work through its flexibility and its speed in dealing with collective problems and engaging citizens in accomplishing the various works that concern their lives in all its aspects contributes to promoting the values of solidarity and highlighting the human face of social relations, In addition, it develops in the individual a sense of citizenship and awareness of common needs and eliminate the individual situation and selfishness that may characterize the behavior of individuals and thus deepen the citizen's belonging to the land in which he lives and the society in which he lives within it.

Keywords: *the culture of citizenship – volunteerism - social solidarity.*

مقدّمــة:

لقد اتسع مفهوم المواطنة ليشمل معنى التعلق بالوطن والانتماء إلى تراثه التاريخي ولغته وعاداته وارتبط بمبدأ المساواة بين الأفراد ومبدأ حق المشاركة الحرة للأفراد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية وتولي المناصب.

والمقصود بتعزيز ثقافة المواطنة ليس تطويرها كمعرفة نظرية فقط، لكنه ممارسة فعلية وأعمال ملموسة على أرض الواقع، وهو تنمية للمعارف والكفاءات التي تمكن الأفراد من تعزيز القيم الاجتماعية التي تجمعهم، مثل العيش في ظل السلام والتضامن والتسامح والمساواة، وهذا من أهم أدوار الدولة، إذ أنها تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال مجموعة من السياسات لعل أهمها السياسة التربوية، إلا أن التجربة دلت على أنها لا تستطيع القيام بذلك لوحدها، مما جعل المجتمع المدني يقوم بدور مكمل لدور الدولة في بناء ثقافة المواطنة، من خلال الأعمال التطوعية والنشاطات التي يقوم بها.

يرى كثير من الباحثين أن كلمة "مدني" تنطوى على قيم مدنية ومفاهيم مواطنية، ويعتبرون أن المجتمع المدني وسيط بين المجتمع والدولة، فمنظماته من خلال أدائها تساهم في دعم الإنسان بالانتقال من الحالة الفردية إلى حالة المواطنة، وتنميته من فرد إلى مواطن يتمتع بكل الحقوق المتاحة له ويتحمل كافة الواجبات المفروضة عليه، ويرتكز عمل المجتمع المدني على المشاركة الشعبية الاجتماعية بشكل تطوعي اختياري مما يساهم في تأكيد قيم التضامن وإبراز الوجه الانساني للعلاقات الانسانية والتي تعتبر من أهم قيم المواطنة.

ومن هذا المنطلق فإننا نطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة العمل التطوعي في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيز قيم التضامن المجتمعي؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يطرح الباحث جملة من الأسئلة تساعد على سبر أغوار هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية السالفة الذكر:

- ما مفهوم المواطنة؟
- ما مفهوم العمل التطوعي؟
- ما هي أهم الفواعل التي تساهم في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيز قيم التضامن المجتمعي؟
- كيف يساهم العمل التطوعي في تنمية ثقافة المواطنة؟
- كيف يساهم العمل التطوعي في تعزيز قيم التضامن المجتمعي؟

المبحث الأول

مفهوم العمل التطوعي وأهميته

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للعمل التطوعي وأهميته ثم أهم المعوقات التي قد تواجهه وتجعله لا يحقق الأهداف التي يرمي إليها.

المطلب الأول: مفهوم التطوع

التطوع لغة هو ما يتبرع به الفرد من ذات نفسه بما لا يلزمه فرضه[1]، ويقال تطوع بالشيء أي تبرع به وبذله دون مقابل.

أما اصطلاحا فالتطوع هو: "الجهد الذي يقدمه الإنسان طواعية لمجتمعه بدافع من ذاته بلا مقابل للإسهام في تحمل مسؤوليته في خدمة مجتمعه"[2].

ولكلمة التطوع معان متعددة فهي تدل على الجهد الإضافي خارج حدود الواجب والمسؤولية، وهي كذلك رد فعل تلقائي لمشاركة الآخرين دون طلب منهم، وهذه المشاركة قد تكون بالجهد والوقت والمال في أوقات الشدة وعند الكوارث الطبيعية والاجتماعية، ويعرف التطوع على أنه عمل غير ربحي لا يقدم نظير أجر معلوم، بل يقوم به الأفراد لمساعدة غيرهم بشكل إرادي ودون انتظار مقابل مادي[3].

المطلب الثاني: مفهوم العمل التطوعي

يرى بعض الباحثين بأن العمل التطوعي هو: "إسهام الفرد أو الجماعة في إنجاز عمل خارج إطار أعمالهم التي يتقاضون عليها أجرا وتعود بالخير والنفع على مجتمعهم وتشعرهم بالرضا وذلك بكل رغبة وطواعية وتلقائية"[4].

أي أن العمل التطوعي قد يصدر عن فرد أو جماعة وهو أي عمل يسهم به الفرد خارج إطار عمله الرسمي الذي يتقاضى عنه أجرا أو مرتبا، ويشترط في هذا العمل أن يصدر عن فاعله برغبة وطواعية وبشكل تلقائي اختياري ولا يكون مدفوعا إليه أو مضطرا إلى فعله لسبب من الأسباب، كما أنّ العمل التطوعي يجلب الخير والنفع للمجتمع ككل ويعود بالفائدة المعنوية على فاعله والتي تتلخص في حالة الرضا والاطمئنان.

كما يعرفه آخرون بأنه: "الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارا لتقديم خدماتهم للمجتمع أو لفئات منه، دون توقع جزاء مادي مقابله، وقد يكون هذا الجهد مبذولا بالعمل أو بالمال أو بالرأي"[5].

ونلاحظ أنهم اعتبروا أن العمل التطوعي هو كل عمل يقوم به فرد أو جماعة بشكل طوعي واختياري لكنهم أكدوا على أنه يمكن اعتبار العمل تطوعيا سواء كان يستهدف تقديم خدمات للمجتمع ككل أو لفئات معينة منه، والأساس فيه هو عدم توقع عائد مادي من ورائه، كما أن له أشكالا عدة فقد يكون بالجهد والعمل أو بالمال أو حتى بتقديم الرأي وإسداء النصح والتوجيه.

المطلب الثالث: أهمية العمل التطوعي

إن تزايد الاهتمام بالعمل التطوعي وتزايد أعداد المتطوعين يمثل مؤشرا مهما على الفوائد التي يحققها التطوع والتي تعود على الفرد نفسه أو المجتمع الذي ينتمي إليه، ويسعى الأفراد من خلال العمل التطوعي إلى تحقيق عدة أهداف تبين أهيمته البالغة والتي يمكن أن نوجزها في:

- تقليل وتخفيف المشكلات التي تواجه المجتمع حيث يتصف العمل التطوعي بالمرونة والسرعة في الأداء عكس العمل الرسمي الإداري الذي يتصف بالبطء وكثرة الإجراءات الرسمية.
- استثمار الجهود الشعبية وطاقاتها وإمكانياتها لتكملة العجز الذي قد يطرأ عن قلة العمال والمهنيين أو عن قلة الخبراء والتقنيين أو حتى الإمكانيات المادية مما يساهم في إنجاز الأعمال المختلفة بأقل تكلفة وأقل جهد ممكن.

- تنمية روح المشاركة والإيجابية في الأعمال المجتمعية ومواجهة السلبية والأنانية التي قد تطبع سلوك الأفراد مما يزيد قيم التضامن المجتمعي.
- إشباع المتطوع لإحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدّره الآخرون.
- حصول المتطوع على مكانة أفضل في المجتمع حيث يقول علماء الاجتماع بأن مكانة الفرد في المجتمع تتحدد من خلال ما يقدمه للأخرين من خدمات.
- الشعور بالانتماء وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين مما يعزز أواصر المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد.
- تحقيق التربية الاجتماعية للمواطنين ذاتيا، وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة، وتعويدهم على ممارسة الحياة الديمقراطية والقيادة الجماعية والشورى في أمورهم وتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع[6].

المطلب الرابع: معوقات العمل التطوعي

يواجه العمل التطوعي العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيقه عن تحقيق أهدافه المسطرة أو تقلل من فرص نجاحه وتحد من توسعه وانتشاره، كما أن هذه المعوقات قد تؤدي إلى تقليص عدد المنظمات والمؤسسات التطوعية وتقلل من عدد المتطوعين بين صفوفها، وتختلف المعوقات وتتعدد ولكن يمكن إجمالها فيما يأتي:

- البعد الثقافي والاجتماعي، حيث أن يلعب دورا بالغ الأهمية لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير كبير على الدوافع والأسباب التي يحملها الأفراد وتساهم في التأثير على سلوكهم للتوجه نحو التطوع خدمة لمجتمعاتهم، فرغم أن الموروث الديني الإسلامي يزخر بالنصوص التي تحث على التضامن والتكافل والمساهمة في العمل التطوعي إلا أننا نلاحظ أن معدلات التطوع في الدول الإسلامية لا تزال متدنية وأقل فاعلية.
- نقص الوعي بمفهوم التطوع وأهميته في صفوف الأفراد مما يجعل المجتمع يقلل من أهمية المتطوعين ومكانتهم الاجتماعية التي قد تصل إلى حد ازدرائهم والإساءة إليهم وتعطيل مشروعاتهم، مما يؤدي إلى الخوف من التطوع خشية مصادمة المجتمع[7].
- نقص المعلومات عن مجالات الأعمال التطوعية وكيفية التحاق المواطنين بها وكذا نقص التعريف بالأنشطة والبرامج التطوعية المسطرة وإشراك الأفراد في اتخاذ القرارات بشأنها مما يخلق لديهم حافزا للمساهمة فيها.
- عدم توفر المواصلات ووسائل الاتصال اللازمة خاصة في المناطق الريفية والنائية.
- مشكل التمويل، حيث يعاني العمل التطوعي من شح الموارد المالية خاصة وأنه يعتمد على تبرعات المحسنين طواعية وباختيارهم الذي ينبني على اقتناعهم بفكرة التطوع أو بالمشروع الذي يعمل عليه[8].

- فقدان الثقة في التطوع وفي المنظمات التطوعية نتيجة سيطرة ذوي السمعة السيئة على هاته المنظمات، وهذا يؤدي إلى نفور الأفراد من الأنشطة التي يقومون بها ويعرضون عن المساهمة في إنجاحها[9].

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للمواطنة

يتناول هذا المبحث مفهوم المواطنة ومختلف الجوانب التي تتعلق بها على غرار عناصرها، أبعادها وكذا أنماطها في محاولة للتعريف بها تعريفا متكاملا.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة

عرفت المواطنة في موسوعة كوكير الامريكية بأنها: "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية"، وأشارت لها دائرة المعارف البريطانية على أنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها". وتؤكد أيضا أنها تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتختم المفهوم بأنه عموما يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة[10].

كما تذكر "موسوعة الكتاب الدولي" المواطنة بأنها: عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"[11].

وقد عرفت في قاموس علم الاجتماع على أنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة" ويضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي إلى فكرة القومية وذلك رغم أن الأخيرة أوسع في معناها من الأولى، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوق معينة فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة ويشير المفهوم في علم الاجتماع إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية المدنية بانتمائهم إلى مجتمع سياسي معين ويكون عليهم- في الوقت نفسه- بعض الواجبات يؤدونها[12].

وتعد المواطنة مفهوما مهما يتوسط بين المجتمع المدني والدولة، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم، إنها بمعنى آخر تشير لنا إلى من هو المدين بالواجبات إلى الدولة، ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للتجمعات الفردية داخل المجتمع المدني، وهي أكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية العامة، والتعليم والتربية والأمن الاجتماعي إنها أيضا توفر الإحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها.

وليس بعيدا عن التعريفات السابقة عرفت أيضا في "موسوعة العلوم الاجتماعية" على أنها: "المشاركة العضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية"، ويتضمن المصطلح في طياته أساسا شاملا،

فالمواطنون هم إما جميع البالغين، وإما بعض الفئات العامة منهم (الذكور وأصحاب الملكية) والمصطلح في أغلبه مفهوم غربي نشأ في اليونان وروما وجرى استخدامه في الدول المدنية الصغيرة في أوروبا في العصور الوسطى ثم امتد استخدامه بشكل هائل في المجتمعات الرأسمالية في القرنين 19-20م.

وقد عرف المواطن أنه: "فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، بحيث يضبط دستور دولته حقوقه الأساسية والثابتة" ونشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية (1789م) على النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد "رعايا" لا حقوق لهم عند مسؤوليهم إلى مواطنين في ظل نظام ديمقراطي تتشكل فيه السلطة من الأسفل إلى الأعلى، بحيث لا تنفك السلطة أن تكون مجرد عقد بين الاثنين قابل للإبطال حالما فقد المواطنون الثقة في حاكميهم، ولهذا فمفهوم المواطنة يرتبط عضويا بالديمقراطية.

ويذهب "عبد الكريم غلاب" إلى القول بأن: "المواطن يأخذ جذوره من الوطن في أوسع معانيه الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة، الحماية، التعليم، الاستشفاء، الحرية، حق الحكم والتوجيه واستعمال الفكر واليد واللسان...وتلك حقوق يتيحها-لا نقول يمنحها- الوطن للمواطن من مدلولات الكلمة..." ويضيف" ويلتقي المفهوم الأسمى للمواطن من المفهوم الأسمى للإنسان " لينقل مفهوم المواطن إلى مفهوم أشمل هو المواطنة" "فتصبح المواطنة إنسانية مضافا إليها التعلق بشخص أخر يشاركه الوطن، ويقتسم معه مضامين الوطن والمواطن"، والمواطن هو الذي يصنع القانون الذي يضبط مسيرة الوطن في طريقه إلى المكان الأرفع، على اعتبار أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، ويعتبر اختيار نظام الحكم المظهر الأول للمواطنة، حيث أن "البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى ولا حدود للسمو"[13].

المطلب الثاني: عناصر المواطنة

يقوم مفهوم المواطنة على عناصر محورية لا يمكن الحديث عنه بدون توافرها أهمها:

أ- الاحساس بالهوية:

فهي قد تكون واحدة أو متعددة، وفي هذه الحالة يعرف المجتمع بمجتمع متعدد الثقافات، ومصادر الهوية متعددة فهي: إما محلية، أو لغوية، أو ثقافية، أو دينية، أو عرقية، والهوية الوطنية، وتعتبر المقوّم الأساسي للمواطنة، في حين هناك من يرى بأن الهوية الوطنية من الأفكار القديمة التي يجب رفضها، والتأسيس لما يسمى بالمواطنة العالمية، والتي سوف تكون أساسا قويا لتربية المواطن من أجل الكوكب الأرضي ككل، وهناك من يقدم رؤية وسطية بين الوطنية والعالمية، لتكون متعددة.

ب-الحقوق:

كل فرد يجب أن يكون عضوا في جماعة معينة في المجتمع، هذه العضوية تساعده في الاستفادة من الفوائد التي تمنحها عضوية الجماعة، كالحقوق المدنية وتتمثل في حق الفرد من الحياة وحقه في الأمان والملكية الخاصة، أما الحقوق السياسية فالمواطن له الحق في التصويت عمن يمثله في الهيئات التشريعية أو له الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والثقافية

والاجتماعية والتي تبرز من خلال حق الفرد في الرفاهية وتكون العلاقة بين الفرد والسلطة وفق إطار الحقوق والالتزامات.

ج- المسؤوليات والواجبات:

تقتضي المواطنة والحقوق التي يحصل عليها الأفراد القيام بمجموعة من المسؤليات، كالامتثال لقوانين الدولة، ودفع المستحقات، واحترام حقوق الآخرين، والدفاع عن الدولة. يرى البعض ضرورة الموازنة بين الحقوق والواجبات، لكن ليس بالضرورة أن تتطابق الممارسة مع النظرية دائما، وهذه النقطة تعتبر مرتكزا أساسيا ينبغي أن يعالجها منهج تربية المواطنة من خلال المناهج التربوية التي تساهم في تنمية المواطنة النشطة التي تشجع الشباب ليصبحوا أكثر مساهمة في المجتمع وأكثر إقبالا على تحمل المسؤوليات والواجبات[14].

د- المشاركة في الشؤون المدنية:

يقوم الفرد بالمشاركة في شؤون مجتمعه، ويحرص على تحقيق آماله، وطموحاته، لأن العزوف والتخلي عن المشاركة يفسح المجال لمن لا يحملون قيم المواطنة في العبث بتسيير الأمور العامة للدولة.

هـ- تقبل قيم المجتمع الأساسية:

ويختلف في فهمه وتطبيقه من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وهو غالبا ما يكون موضوعا للمناقشة والجدل، يعود الجدل فيه إلى اختلاف وجهات النظر الفردية إلى طبيعة القيم الأساسية للمجتمع، وتحديد هذه القيم غالبا في ضوء الحقوق والواجبات التي تنص عليها قوانين الدولة، ولكن هذه القيم قد تكون متجذرة تاريخيا في ثقافة المجتمع التي من ضمنها الدين الذي يؤمن به أفراد المجتمع، ولذلك فالمشكلة ليست في تحديد القيم، أو في من له الحق في تحديدها، لكن المشكلة تكمن في كيفية تطبيق هذه القيم[15].

المطلب الثالث: أبعاد المواطنة

إن مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله منها، ومن هذه الأبعاد ما يلي:

أ- البعد المعرفي والثقافي:

يحتاج المواطن إلى العلم والمعرفة كوسيلة يستخدمها لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها. كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات النفسية الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ب-البعد المهاري:

ويقصد بالمهارات مثل: التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات... وغيرها، فالفرد الذي يتمتع بالمهارات السالفة الذكر فإنه يتمكن من تمييز الأمور ويكون تفكيره أكثر عقلانية ومنطقية وبالتالي تنعكس على سلوكاته في الحياة الاجتماعية اليومية.

ج- البعد الاجتماعي:

ويقصد به القدرة على التفاعل الاجتماعي السليم وبكفاءة، مع إعطاء أهمية للنسق الاجتماعي الذي يعيش فيه ويدعم استقراره وتقدمه في شتى المجالات.

د- بعد الانتماء والولاء:

ويقصد به غرس مشاعر ووجدان انتماء الأفراد لوطنهم ولثقافاتهم ولمجتمعهم . ويعرف الانتماء بأنه: "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى". ورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة، حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة. وعليه؛ فالانتماء هو شعور بالترابط والتكامل مع المحيط بمختلف عناصره وهو أساس الاستقرار.

هـ- البعد القيمي:

ويشمل البعد الديني المتمثل في مختلف المبادئ التي يقرها الدين السائد في المجتمع، إضافة إلى مختلف القيم مثل: العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى، ...الخ.

و- البعد المكاني:

ويقصد به البيئة المحلية التي يعيش فيها الفرد ويتفاعل ضمنها مع الأفراد المحيطين به[16].

المطلب الرابع: أنماط المواطنة

وتتنوع أنماط المواطنة بحسب تنوع المجالات الكبرى التي تنشأ داخل كل الدولة، وقد تبلورت هذه الأنماط عبر تاريخ النضال البشري لافتكاك الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، ويمكن تحديدها في الأنماط التالية:

أ- المواطنة المدنية:

ففي المرحلة الأولى خلال القرن السابع عشر ظهرت المواطنة المدنية بعدما تحقق الاعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون وتضمنت ذات الحق في الأمن وحرية الرأي والدين والتملك وشملت في الآن نفسه حق المواطنين في الاستفادة من فرص حضور متساوية أمام المحاكم وحقهم أيضا في الدفاع عن امتيازاتهم القانونية عندما تكون مهددة.

ب-المواطنة السياسية:

تجد المواطنة السياسية تعبيرها من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية إلى الجنسية، ويترتب عليها أن للمواطنين الحق شخصيا أو بواسطة من ينوب عنهم، في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف العمومية وتضمن عدم مضايقتهم بسبب آرائهم حتى الدينية ما دامت لا تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون، كما تضمن لهم أيضا حرية التحدث والكتابة وطباعة الآراء ونشرها.

ج- المواطنة الاجتماعية:

وقد انبثق هذا المفهوم بعد الاعتراف منذ سنة 1945 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة المؤسسة وعالم العمل، من ضمنها الحق في العمل، حق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، إنشاء

مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين. ولهذه القضايا الاجتماعية بعدا أساسيا للمواطنة... فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المساواة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية[17].

د- المواطنة الاقتصادية:

فالمواطنة لا تنحصر فقط في الدائرة السياسية وممارسة الحقوق المدنية، فهي تحتضن كافة مظاهر الحياة في المجتمع... ويعتبر الحق في العمل من أبرز حقوق المواطنة الاقتصادية فهو هدف ذو قيمة دستورية، فعلى كل مواطن واجب العمل وله الحق في الحصول على العمل. والدولة تضمن الاستفادة المتساوية من التكوين المهني كما تضمن حق التدخل في تنظيم وعمل المؤسسات العمومية، وكل عامل يشارك من خلال ممثليه في التحديد الجماعي لظروف الشغل وتسيير المؤسسات[18].

هـ- المواطنة البيئية:

وتعني المواطنة البيئية أن يكون المواطن متحمساً وواعياً للقضايا البيئية ذات الأهمية، ومستوعباً لأهم مسائلها ومتحفزاً لصون مكان عيشه والاهتمام بصحة كوكبه وملتزماً بالحفاظ عليه، وهذا ما يدفعه إلى المشاركة الفاعلة والمسؤولة تجاه قضايا البيئة ذات الأولوية في مجتمعه لرد كافة التحديات التي تواجه أجيال الحاضر وأجيال المستقبل[19].

المبحث الثالث

الفواعل التي تساهم في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيز قيم التضامن المجتمعي

يتناول هذا المبحث الفواعل الأساسيين الذين يساهمون في تنمية ثقافة المواطنة وقيم التضامن المجتمعي، والتي تتنوع بين فواعل رسميين وفواعل غير رسميين.

المطلب الأول: الأسرة

حيث يعتبر الوالدان المعلم الأول للطفل والقدوة التي يحتذي بها في حياته، وهما اللذان يعلمان الأبناء القيم والمثل والعادات الوطنية التي ينشؤون عليها، وتلعب الأسرة دورا مهما في التأثير على سلوك الأطفال وتعزيز القيم لديهم خاصة ما تعلق بقيم التضامن والتكافل الاجتماعي وكذا ثقافة المواطنة من خلال العديد من الأعمال أهمها:

- ضرب المثال الأعلى الذي يحتذي به الأطفال عند المشاركة في العمل السياسي والتطوع في مشاريع خدمة المجتمع، حيث أن الوالدين بالدرجة الأولى والإخوة والأهل بالدرجة الثانية يعتبرون هم القدوة السامية والأسوة التي يقتدي بها الأبناء.

- إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية والحكومية من خلال التحدث في القضايا العامة وإبداء الآراء حولها.

- تشجيع الأطفال على المشاركة في مشاريع خدمة المجتمع التطوعية مثل حملات التنظيف أو حملات التشجير، مما يعزز انتماءهم للمجتمع وإحساسهم بدورهم المهم كأعضاء فيه ويشجعهم على الاهتمام والمحافظة على المنجزات التي شاركوا فيها.

- توفير مواد التعلم الوطنية مثل الكتب والصحف والأناشيد والأغاني الوطنية التي تشيد بالوطن وتتغنى بأمجاده وقيمه وعاداته[20].

المطلب الثاني: المدرسة والجامعة

تلعب المدرسة دورا هاما ومكملا لدور الأسرة في تنمية وتعزيز ثقافة المواطنة وقيم التضامن المجتمعي، بوصفها مؤسسة من مؤسسات الدولة وتسير وفق المناهج التربوية الرسمية التي تعمل على تعليم الطفل وتنشئته تنشئة متكاملة ليكون مواطنا صالحا لوطنه وفردا مفيدا لمجتمعه، كما أنها تعمل على تدعيم مبادئ السلوك القويم لديه وربطه بقيم مجتمعه، ورفع شعوره بالانتماء إلى وطنه والولاء إليه، كما أن الطفل يتعلم فيها النظام العام وحقوقه وحقوق الآخرين وواجباته نحو مجتمعه[21].

كما ينبغي للمدرسة أن تعمل إلى جانب إكساب الفرد المعارف والمواد العلمية التي تفيده ليكون فردا ناجحا ليفيد وطنه، وأن تحقق لديهم فهما لمبادئ حقوق الأفراد وتقديرهم واحترامهم، ومعرفة تاريخ الأمة وقضاياها المعاصرة وفهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية إضافة إلى تعزيز القيم والواجبات الوطنية.

بينما تلعب الجامعة دورا لا يقل أهمية عن دور المدرسة، إذ أن الوعي بقيم المواطنة لدى الطلبة ينعكس في سعيهم إلى تحمل مسؤولياتهم داخل الوسط الجامعي من خلال مشاركات إيجابية في مناقشة الأهداف والتخطيط للأنشطة الطلابية ووضع الأولويات واتخاذ القرارات مع من يهتمون بشؤون حياتهم، ومن ثمة يمكن أن تلعب الجامعة وصفها مكانا يجمع الطلاب من مختلف الشرائح والفئات دورا بالغ الأهمية في تعزيز قيم المواطنة وقيم التضامن المجتمعي لدى طلابها إذا ما توفرت لها سبل الاستثمار الواعي لإمكانيات الجامعة من مناهج دراسية وأنشطة طلابية وهيئة تدريس، حيث أن الإدارة وهيئة التدريس هي المسؤولة عن توفير المناخ الإنساني والاجتماعي الذي يعلي من قدر الإنسان، ويشيع القيم الإنسانية والأخلاقية وقيم الترابط الاجتماعي والتواصل الثقافي، وهي المسؤولة أيضا عن نشر ثقافة تقبل النقد وقبول الآخر واحترام الفكر المخالف[22].

المطلب الثالث: الإعلام

يلعب الإعلام دورا كبيرا في توعية الأفراد بمسؤولياتهم الفردية والجماعية اتجاه وطنهم، وكذا بناء روابط التضامن والتعايش بين أبناء الوطن الواحد، وغرس القيم والعادات والسلوكات الإيجابية في نفوسهم، وذلك عن طريق البرامج الهادفة والمواد الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال الأخبار الصحفية التي تمجد الوطن وتفخر به وتزود الفرد بمعلومات عن تاريخه وحضارته، وتشيد بالإنجازات المختلفة التي تبعث على الفخر والاعتزاز بالانتساب إليه والتأكيد على القيم الوطنية وضرورة التمسك بها[23].

إن الثورة الاتصالية والإعلامية الكبيرة التي يعرفها العالم أفرزت ما يسمى بالتفتح الثقافي، أي تشارك المواطنين في جميع أنحاء العالم الثقافات المتعددة لتصبح مزيجا مختلطا مما أدى تدريجيا إلى ظهور المواطن العالمي المنتمي إلى الإنسانية في عمومها، وما صاحب ذلك من مظاهر سلبية كالعزلة والاغتراب وعدم الانتماء، لذلك لابد من المراجعة الذاتية للسياسة الإعلامية لجعلها تتلاءم مع متغيرات

العصر والوسائط الإعلامية المتاحة للجميع، والعمل على تجسيد روح الانتماء وبث القيم الاجتماعية السليمة وحب الوطن وروح الانتماء للمجتمع في نفوس الأفراد[24].

المطلب الرابع: المؤسسات الثقافية والرياضية والترفيهية

حيث تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة الشباب من خلال تنمية مهاراتهم وممارسة هواياتهم وكذا شغل أوقات فراغهم بما يعود بالنفع عليهم، إضافة إلى تعزيز القيم الحسنة في سلوكاتهم كالتعارف والتكاتف والتنافس الشريف والعيش المشترك، لذلك كان لزاما على الدولة أن تهتم بهذه المؤسسات وتشجيع الشباب على ارتيادها والاستفادة منها والتفاعل مع ما تقدمه من أنشطة تنمي الهوايات وما تنظمه من احتفالات تحيي بها المناسبات المختلفة وتدعم الروح الوطنية وتمجد الأبطال التاريخيين[25].

المطلب الخامس: المجتمع المدني

يقدم المجتمع المدني وتنظيماته عملا كبيرا من سند واستشارة ورقابة وتوجيه ومتابعة لخطط الدولة وبرامجها، وتحقيق تعبئة اجتماعية باتجاه البرنامج التنموي للدولة في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لما يمثله المجتمع المدني من انتشار واسع، ولجميع أطياف المجتمع وفئاته، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي قرينة الحداثة وأدوات للتحديث في الوقت نفسه، لان وجوده الفاعل يعني وجود دولة القانون، وجود المشاركة السياسية، وبناء المواطنة وتحقيق الانتماء الوطني، لان هناك علاقة عضوية ثابتة بين المشروع الديمقراطي والمجتمع المدني حيث لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة أو تسلطية أو فاقدة الشرعية.

كما أنه يعمل على بلورة مفهوم للتعاون المهني الذي يستند على مبدأ المشاركة الكاملة في التنمية عن طريق المشاركة في وضع السياسات وبلورة الرؤى والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم، إضافة إلى بلورة آليات مؤسسة ومنتظمة للتشاور بين الحكومة والمجتمع المدني[26].

وبهذا فإن المجتمع المدني يلعب دورا مهما في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيز قيم التضامن الاجتماعي من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها للمساهمة في التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، إضافة إلى ميزة التطوع التي تطبع أعمال المجتمع المدني وأنشطته، حيث أن هذه الميزة تساهم في تعزيز قيم المواطنة، أين يحس الفرد بأنه شريك في بناء ونهضة هذا الوطن ويعمل جاهدا على المحافظة عليه وعلى منجزاته.

المبحث الرابع

علاقة العمل التطوعي بالمواطنة وقيم التضامن المجتمعي

يسعى هذا المبحث إلى تبيين أهمية العمل التطوعي في تنمية ثقافة المواطنة ثم تبيين أهميته في تعزيز قيم التضامن المجتمعي.

المطلب الأول: أهمية العمل التطوعي في تنمية ثقافة المواطنة

يعد التطوع مؤشرا حقيقيا على تقدم الشعوب فهو يدل على حيوية الجماهير وإيجابيتها في التعرف على الفجوات الموجودة في المجتمع والمشكلات التي يعاني منها ومن ثمة يمهد للتعامل معها وتأدية المهام بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية، وبالتالي فهو يساهم في تدعيم التكافل بين الناس وتعزيز ثقافة المواطنة والقيام بالواجب وهو ما يؤدي إلى زيادة تلاحم أفراد المجتمع وإحساسهم ببعضهم البعض.

ويمكن القول بأن التطوع هو ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية من خلال الأعمال التطوعية التي تكمل عمل الإدارة في إنجاز المشاريع والتي تساهم في تحقيق التغيير والتقدم المنشود في المجتمعات، فكلما زاد عدد المنخرطين في الأعمال التطوعية كلما زاد الحس المواطني عند الأفراد وكلما زادت فرص المجتمع في تحقيق التنمية إذ أن التطوع بات من السمات التي تطبع الأمم المتطورة والشعوب المتقدمة وأصبح من سمات الحياة المعاصرة، ذلك أن التقعيدات التي طرأت على الظروف المعيشية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية تملي أوضاعا جديدة يصعب على الحكومات التعامل معها بمفردها مما يستدعي تظافر كل جهود المجتمع لمواجهة هذا الواقع ومن هنا يتجلى دور العمل التطوعي[27].

كما يساهم العمل التطوعي في تحسين المعيشة للمواطنين لأنه يساهم في أعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مبدأ المشاركة بأشكالها المختلفة التي تسهم في إشراك المواطن في صناعة القرارات ورسم السياسات التي تتعلق بمختلف النواحي التي تمس حياته، وهذا يعتبر من الأبعاد المهمة لثقافة المواطنة وهو المشاركة في الحياة المدنية والسياسية بالترشح للمناصب العامة أو الانتخاب أو الاقتراح[28].

المطلب الثاني: أهمية العمل التطوعي في تعزيز قيم التضامن المجتمعي

يعتبر العمل التطوعي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها المشاركة الشعبية الاجتماعية التي توصف بأنها أحد الركائز الأساسية لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية، وهي تعرف على أنها الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة أو بين الجماعة وجماعة أخرى، بل هناك من يذهب إلى اعتبارها درجة إحساس الناس بمشكلاتهم الجماعية ونوعية استجابتهم لهذه المشكلات[29].

إن المشاركة الشعبية الاجتماعية هي تعميق علاقة أفراد المجتمع الواحد ببعضهم البعض لدرجة رفع الحس الجماعي والتضامن المجتمعي لأرقى درجاته حتى يصبح الاهتمام بالمشكلات الجماعية المشتركة يطغى على السلوك العام للفرد وتصبح له الأولوية مقارنة بالانشغالات الفردية، مما يخلص الفرد من أنانيته وتفكيره الفردية ويجعله ينصهر في الجماعة التي ينتمي إليها وبالتالي تزداد الفعالية في النجاح في التغلب على المشكلات الجماعية وتحقيق الأهداف المشتركة بتظافر جهود المواطنين وأفراد المجتمع الواحد، ولعله يمكن القول بأن هذه الفعالية تزداد كلما تعمق الإحساس بالانتماء إلى هذا المجتمع وكلما زاد الشعور والرغبة في المساهمة في تنميته وتطويره.

إن التطوع هو ظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الانساني للعلاقات الاجتماعية، وهو ما تؤكده مشاهد التضامن والتعاون في عادة "التويزة" المعروفة لدى المجتمعات الأمازيغية وهي عادة قديمة ولاتزال قائمة إلى الآن، يقوم فيها أفراد المجتمع الواحد بتقديم يد المساعدة لبعضهم البعض بشكل مجاني وتطوعي وجماعي في الأعمال التي تتطلب توفر اليد العاملة الكثيرة مثل الحرث أو الحصاد أو البناء ... إلخ، فيكفي أن يعلن الفرد أن لديه تويزة في وقت ما حتى يهب الجيران والأهل والأصدقاء بشكل تلقائي لمساعدته ويخلقون جوا من التضامن ممزوجا بالمواقف المسلية والأهازيج المعروفة ليختتم العمل بوجبة جماعة يحضرها صاحب التويزة، ولا جرم أن قيمة التويزة لا تتوقف عند إنجاز الأعمال الكبيرة التي لا يقوى الفرد على إنجازها لوحده بمفرده، بل تتعدى ذلك إلى تعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي والعيش المشترك في ظل المحبة والتسامح والسلام.

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن العمل التطوعي يلعب دورا بالغ الأهمية في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيز قيم التضامن المجتمعي من خلال:

- المساهمة في تحقيق التنمية من خلال مبدأ المشاركة بمختلف مستوياتها بداية من المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرار والمشاركة في إنجاز المشاريع المختلفة التي تعنى بتحسين معيشة المواطنين وما لذلك من ارتباط وثيق بتعميق انتمائه لوطنه.

- مساهمته في الارتقاء بأداء أجهزة الدولة ودعمها في تحقيق التنمية نظرا لمرونته الكبيرة وسرعته في الاستجابة لمختلف احتياجات المجتمع.

- مساهمته في تكوين الفرد وتنشئته ليكون مواطنا صالحا يعرف حقوقه التي يتمتع بها ويدرك تمام الإدراك الواجبات المفروضة عليه -كونه فرد في الجماعة - ويسعى جاهدا لأدائها وعدم التقصير فيها.

- يساهم في تنمية قيم العيش المشترك وتعميق علاقة أفراد المجتمع الواحد ببعضهم البعض مما يرفع درجة الوعي والإحساس بالمشكلات المشتركة.

- تعميق الانتماء للوطن والانتقال من الحالة الفردية إلى حالة المواطنة التي تفرض الالتزام بالواجبات تجاه الوطن والمجتمع قبل المطالبة بالحقوق.

الهوامش:

(1) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار بيروت للطباعة، 1956، ص 243.

(2) عوايشية نصر الدين، الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية – دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة، رسالة ماجيستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاجتماعية، 2016/2015، ص 73.

(3) محفوظ حمدون الصواف وآخرون، استثمار الموارد البشرية للشركات الصناعية في العمل التطوعي في حالة الكوارث – أنموذج مقترح باعتماد أسلوب حلقات الجودة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 106، مجلد 34، 2012، ص7.

(4) فاطمة محمد رفيدة، العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع – رؤية واقعية لدور الجمعيات الأهلية في مدينة مصراتة، مجلة الآداب لجامعة مصراتة، العدد 6، د ت ن، ص 201.

(5) عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر –دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 86.

(6) فاطمة محمد رفيدة، مرجع سابق، ص 204.

(7) المرجع نفسه، ص 210.

(8) جاسم علي الكندري، ثقافة العمل التطوعي لدى طلبة ملية علوم التربية الأساسية بدولة الكويت – دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، ج 1، يناير 2016، ص 171.

(9) فاطمة محمد رفيدة، مرجع سابق، ص 211.

(10) علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 31.

(11) م م ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، المجلد 8، 2009، ص 256.

(12) العيدي صونيا، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، جانفي 2008، ص 07.

(13) المرجع نفسه، ص 08.

(14) Christine Carabain and othres, Global citizenship – from public support to activeparticipation, NCDO,Amsterdam, P18.

(15) عبد الباسط هويدي والساسي حوامدي، المناهج التربوية ودورها في تنمية قيم المواطنة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، عدد 15مارس2016، ص 54.

(16) فوزي مهوبي وسعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 14، مارس 2014، ص 74.

(17) سيدي محمد ولديب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية. عمان(الأردن): دار كنوز المعرفة، ط1، 2011، ص 50.

(18) المرجع نفسه، ص 53.

(19) نادر غازي، المواطنة والبيئة. مقال مأخوذ من موقع: https://www.facebook.com/EFS.Syria/posts/400739800056860بتاريخ: 2018/01/03 على الساعة: 18:24.

(20) ابراهيم فهد الحبيب، "الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة"، محاضرة بمركز آفاق للدراسات والبحوث، 2015/09/23.

(21) فرج عمر عيوري، "دور المدرسة الأساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ"، ورقة مقدمة في ندوة السياسة التعليمية نحو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية، عدن.

(22) عبد العزيز أحمد داود، "دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة - دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ"، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع 30، 2011.

(23) تيتي حنان، "دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام – حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية"، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013، ص 85.

(24) حنان مراد، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري –دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بسكرة - دراسة استكشافية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص، ص 556.

(25) ابراهيم فهد الحبيب، مرجع سابق.

(26) بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، 17/16 ديسمبر 2008.

(27) جاسم الكندري، مرجع سابق، ص 173.

(28) Emma Jones and John Gaventa, Concepts of citizenship: a revew, Institute of development stadies, England, 2002, p07.

(29) عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 17.